الأمم المتحدة

UNW/2015/12

Distr.: General
7 October 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦
٩ شباط/فبراير ٢٠١٦
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
مسائل تنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ المعقودة في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

أولاً - مسائل تنظيمية

١ - عُقدت دورة عام ٢٠١٥ العادية الثانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (UNW/2015/L.4/Rev.1)، وأقر تقرير دورته السنوية (UNW/2015/7) التي عُقدت في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأقر المجلس التنفيذي أيضا جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦ التي من المقرر أن تُعقد يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ (انظر المرفق)، وناقش مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦ تمهيدا لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦.

٣ - واعتمد المجلس التنفيذي قرارين: القرار ٢٠١٥/٥، المتعلق بحوار منظم بشأن مسألة التمويل، والقرار ٢٠١٥/٦، المتعلق بالميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، اللذان يردان في مجموعة القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥ (UNW/2015/11).

021115 021115 15-17331 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – البيانات الافتتاحية

٤ – أشار رئيس المجلس التنفيذي، في بيانه الافتتاحي، إلى أن عام ٢٠١٥ عام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إذ وضعت الهيئة في محور تركيز الخطة الجديدة للتنمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وبالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي من المقرر اعتمادها قريبا، عرف عام ٢٠١٥ استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين في ذكرى مرور ٢٠ عاماً على صدورهما؛ وانعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ واستعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ ناهيك عما هو آت قريبا، أي عقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشار إلى أن هذه العمليات لها نتائج جوهرية وتحويلية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق المرأة ومشاركتها في المجتمع.

٥ – وأثنى رئيس المجلس على إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وموظفيها لما قاما به من عمل في جميع هذه العمليات، ورحب بمساهمتهما في سبيل كفالة الاعتراف بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين باعتبارهما أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة.

٦ – وأفاد أن الأمم المتحدة ستشرع في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأشار إلى اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي من المقرر أن يعقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وأن تشترك في استضافته حكومة الصين وحكومات الدانمرك وكينيا والمكسيك، موضحا أن هذا الاجتماع سيوفر مناسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للاحتفال بالإنجازات وإبراز العمل المنتظر منها في المستقبل.

٧ – وتكلم الرئيس بصفته الوطنية فأفاد أن حكومة الدانمرك تتوقع الكثير من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فالهيئة، بتنفيذها ولايتها، ستكون نموذجا يحتذى به في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي المساهمة في نهج ”توحيد الأداء“.

٨ – ورأى الرئيس أن المناقشات الجارية في الدورة الحالية بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالتمويل ينبغي أن تسعى إلى توضيح الإنجازات التي يمكن للهيئة تحقيقها مقابل التكلفة الحقيقية لعدم بلوغ أهداف التمويل المطلوب. وحث الدول الأعضاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إقامة حوار تفاعلي وتشاركي شفاف بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية للهيئة.

٩ – وأثنى الرئيس على الهيئة لتعزيزها تركيزها الاستراتيجي إذ ستشرع في تنفيذ مبادرات برامج رئيسية تسعى إلى جعل الهيئة أوفى بالغرض. وستكون البرامج الرئيسية متجانسة مع

الخطة الاستراتيجية ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال الرئيس إنه يتطلع إلى معرفة المزيد عن مبادرة البرمجة في الدورات اللاحقة للمجلس التنفيذي.

١٠ - وشكرت وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الرئيس والمكتب على التزامهما المستمر. وأعربت عن تقديرها للنهج الابتكارية التي اتبعها الرئيس طوال السنة، ما أسهم في زيادة الحوار التفاعلي والمناقشات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس التنفيذي.

١١ - وأشارت إلى الأزمة الحالية للمهاجرين واللاجئين في أوروبا فلاحظت أنها ستكون لها على الأرجح عواقب طويلة الأمد ومزمنة وآثار كبيرة على الأنشطة المقبلة للهيئة. وللنظر إلى الأزمة من منظور صحيح، أفادت أن الأمم المتحدة تدعو حاليا البلدان إلى توفير المساعدة الإنسانية والحماية لأكثر من ٨٠ مليون امرأة ورجل وطفل. وأشادت بالحكومات الملبية لنداء طالبي اللجوء، وأشارت مجددا إلى أن النساء، لا سيما المراهقات، يحتجن إلى تلقي مساعدة دولية.

١٢ - وفي معرض تناولها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شكرت الدول الأعضاء على عملها في مختلف العمليات، بدءا بجهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة وانتهاء بوضع الأهداف في صيغتها النهائية. وأعربت عن شكرها لمنظمات المجتمع المدني على مشاركتها ومساهماتها، مؤكدة أن خطة عام ٢٠٣٠ تقتضي أن تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة على كامل الاستعداد للاضطلاع بولايتها.

١٣ - وبخصوص الاستعراضات التي أجرتها ١٦٧ دولة عضوا ولجان إقليمية بمناسبة ذكرى مرور عشرين سنة على اعتماد منهاج عمل بيجين، وتعليقات المجتمع المدني، أكدت المتكلمة أن هذه الاستعراضات تبين الإنجازات التي تحققت والمجالات التي كان التقدم فيها بطيئا والمجالات التي تم فيها التراجع. وتدعم النتيجة التي تم التوصل إليها ومفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم دائم بدون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى الصعيد الجماعي، شكلت هذه النتيجة التي يستدل بها سبيل المضي قدما واسترشد بها على نطاق واسع في الخطة الجديدة للتنمية.

١٤ - وشددت المتكلمة على أهمية مشروع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتناول العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذكرت أنه يوفر إطاراً لإطلاق مبادرات تحويلية.

١٥ - أما رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة فحذرت من انعدام التطابق بين مستوى الخطاب الداعي إلى المساواة بين الجنسين والطموح المعرب عنه من جهة والموارد المالية المتاحة من جهة أخرى. وشكرت الدول الأعضاء على دعمها وحثتها على الاستثمار في السبل التي من شأنها أن تغير العالم. وأشارت إلى أن الوضع المالي للهيئة لا يزال غير مرض، مشددة على ضرورة وضع حقوق المرأة وتمكين المرأة في محور عمل الأمم المتحدة.

١٦ - وفي ختام كلمتها، أشارت إلى اجتماع قادة العالم التاريخي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المقرر عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ودعت رؤساء الحكومات إلى التعهد بالتزامات ملموسة ستمكن من بلوغ ما حدد من أهداف في مبادرة ''المساواة بحلول عام ٢٠٣٠: لنحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين''.

ثالثاً - تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١٧ - قُدمت تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ورد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى المجلس التنفيذي.

١٨ - وعرضت الميزانية المتكاملة مجموع التبرعات اللازمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق النتائج المحددة في إطار النتائج المتكامل، التي ينبغي أن يُنظر فيها بالاقتران مع الخطة الاستراتيجية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتشمل التوقعات الحالية المتعلقة بميزانية متكاملة لفترة السنتين مبلغ ٨٨٠ مليون دولار في شكل تبرعات، ومبلغا إجماليه ١٩٦,٤ مليون دولار يطلب تخصيصه للميزانية المؤسسية. وينصب التركيز أساسا في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على تعزيز الهيكل الأساسي للمكاتب الميدانية التي لم يسبق لها أن تلقت تمويلا من الميزانية المؤسسية.

١٩ - وردا على البيانات الافتتاحية وعلى عرض الميزانية المتكاملة، أعربت عدة وفود عن شكرها للرئيس على الفعالية والكفاءة التي أبان عنهما في إدارة المجلس التنفيذي طوال السنة. وشكرت هذه الوفود رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على البيان الشامل الذي أدلت به وعلى قيادتها القوية، وأعادت تأكيد التزامها بالهيئة، معربة عن تقديرها لعمل إدارتها وموظفيها.

٢٠ - وسلط المتكلمون الضوء على مبادرات بلدانهم وأكدوا على المجالات التي تكتسي أولوية عليا لديها، بما في ذلك التمكين الاقتصادي للمرأة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وإنهاء

انتهاكات حقوق الإنسان بما يشمل تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث؛ وإنهاء العنف ضد المرأة؛ والاهتمام بالنساء ذوات الإعاقة. وذكر أحد الوفود أن حوالي ٨٠ في المائة من بليون شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية وهم أكثر عرضة للمعاناة من الفقر المدقع، وذلك أساسا من جراء أشكال التمييز المتعددة التي يتعرضون لها في الغالب. ولذلك، من الضروري تلبية احتياجاتهم الخاصة في سبيل التنفيذ الشامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة ووضع برامج محددة الهدف لصالح النساء ذوات الإعاقة.

٢١ - وأثنى أحد الوفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تبذله من جهود من أجل إنهاء العنف الجنساني، وشدد على أهمية التصدي تحديدا لمسألة العنف الموجه ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، وكذلك العنف الموجه ضد أشخاص بسبب ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن دعمه القوي للعمل الذي تقوم به الهيئة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، والعمل الإنساني، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٢٢ - ورأى أحد الوفود أن مستوى النهوض بالنساء والمراهقات سيتوقف على مدى نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجالات المساواة بين الجنسين، والتعليم، وتوفير فرص العمل اللائق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية. وحث هذا الوفد الهيئة على أن تضطلع بدور ريادي في الاستعراض المواضيعي لخطة عام ٢٠٣٠ بمناسبة انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

٢٣ - وتحدث وفد اليابان عن الجمعية العالمية الثانية للمرأة التي عقدت مؤخرا في طوكيو، وأعرب عن تقديره لمشاركة رئيسة الهيئة ومساهمتها فيها. وأشار إلى حفل افتتاح مكتب الاتصال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في طوكيو الذي أقيم في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥. ورحب بتلك المبادرة، وشكر رئيسة الهيئة على حضورها، متطلعا إلى استمرار التعاون الوثيق مع الهيئة.

٢٤ - وأعلن وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن وزير الدولة للتنمية الدولية في بلده سوف يستضيف، مع المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مناسبة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة. وسوف تدعى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى التحرك

لتحويل الاقتصادات عن طريق كفالة فرص اقتصادية أفضل للفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم.

٢٥ - وأقر أحد الوفود بأن الميزانية المتكاملة تشكل الخطة المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبأنها ستتيح للهيئة أن تتمتع بالقدرات المالية والمؤسسية التي تمكنها من تحقيق النتائج المحددة في خطتها الاستراتيجية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومن المتوقع أن يتيح تنفيذ الميزانية المتكاملة للهيئة تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة عن طريق تبني نهج الإدارة القائمة على النتائج وتحسينه، على النحو المتوخى في الوثيقة. ولاحظ الوفد بارتياح أن الميزانية تظل تركز على تعزيز الهيكل الأساسي للمكاتب الميدانية.

٢٦ - ونبه أحد الوفود الهيئة إلى أنه ينبغي لها أن تتفادى اتباع نهج واحد ''يناسب الجميع''، وأن تواصل الالتزام بمبدأ تولي البلدان زمام تنفيذ البرامج القطرية.

٢٧ - وأكدت إحدى الدول الأعضاء أهمية ضمان تجهيز مكاتب الموارد البشرية بالأدوات المهنية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفالة أن تكون قادرة على أن تجسدها في إجراءات ملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠. وأعرب المتكلم باسم هذه الدولة العضو عن تقديره لاستمرار تزايد تخصيص الموارد المالية للأنشطة المنفذة في إطار البرامج القطرية، التي كانت تمثل حينذاك ٨٤ في المائة من الميزانية.

٢٨ - وحث بعض الوفود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة زيادة التركيز على توسيع وتعميق قاعدة شراكاتها من أجل زيادة الموارد التي ستضمن لها أن تنفذ تنفيذا كاملا الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٩ - وشكرت رئيسة الهيئة الدول الأعضاء على بياناتها معربة عن تقديرها لحكومة سويسرا لإعلانها عن زيادة متعددة السنوات قدرها ٢٥ في المائة في مساهمتها في التبرعات للموارد العادية للهيئة وللمملكة المتحدة لتجديدها الدعم لعمل الهيئة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلى وجه التحديد، شكرت الرئيسة جميع المتكلمين على الاعتراف بالحاجة إلى زيادة التمويل المقدم للهيئة بدرجة كبيرة. واغتنمت الرئيسة هذه الفرصة لتقدم للحاضرين مديرة البرامج ومديرة السياسات.

رابعا – التقييم

ألف – التحليل التجميعي للتقييمات الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام ٢٠١٤

٣٠ – قدم مدير مكتب التقييم المستقل في الهيئة لمحة عامة عن التحليل التجميعي الذي يجريه المكتب كل سنة لضمان تجميع كافة الأدلة التي تستقى من التقييمات المؤسسية والتقييمات اللامركزية والاسترشاد بها في وضع السياسات والاستراتيجيات على كل من الصعيد المؤسسي واللامركزي.

٣١ – وآخر تحليل تجميعي كان هو ثاني تحليل يجرى منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية الحالية. وسعيا إلى الوفاء بالغرض المزدوج للتقييم، أُعدت التحليلات التجميعية السنوية بالتركيز تارة على المساءلة وتارة على التعلم. وانصب التركيز في عام ٢٠١٥ على التعلم، بينما تم التركيز في عام ٢٠١٤ على المساءلة.

٣٢ – وراعى التحليل أدلة استقيت من تقييمات مجموعها ٢١ تقييما أجريت في عام ٢٠١٤. واستقيت أدلة إضافية من ٢٣ تقييما أجريت في عام ٢٠١٣. واستوفت جميع التقارير المدرجة في التحليل معايير الجودة التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٣٣ – وكان النهج الذي اتبع نهجا تجميعيا واقعيا يكمن في إجراء تحليل منظم يراعي جميع الأدلة الهامة القائمة. واستنادا إلى ١١٣٥ من الأدلة المشفرة، كشف التحليل التجميعي ١٧ ملاحظة أساسية.

٣٤ – وأظهر التحليل التجميعي أن الأنشطة على المستوى المعياري وعلى صعيد الاقتصاد الكلي مهمة بوجه خاص لكن إقامة الروابط بين كل من المستوى الجزئي والمستوى المتوسط والمستوى الكلي أمر لا غنى عنه لزيادة الجدوى. وعلاوة على ذلك، أظهر التحليل أن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يكون فعالا بوجه خاص عندما يركز على النطاق الاستراتيجي للتدخلات ويقرن ذلك بفهم شامل للسياق.

٣٥ – وفيما يتعلق بالفعالية، أظهر التحليل التجميعي أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب استثمارا طويل الأجل ومرونة في البرمجة. وتبين أن الأنشطة القصيرة الأجل تكون أقل فعالية، إضافة إلى أنها تواجه تحديات ذات طبيعة عملية تتعلق بالتأخير في صرف التمويل وفي التنفيذ. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن برامج المساواة بين الجنسين تكون أكثر فعالية عندما تكون أقدر على تجنب النتائج غير المنشودة وحينما تشتمل على استراتيجيات واضحة لإشراك الرجال بوصفهم مدافعين عن تمكين المرأة.

٣٦ - واستنادا إلى الملاحظات الـ ١٧، خلص التحليل التجميعي إلى أربعة استنتاجات:

(أ) الأهمية - يستد استمرار أهمية هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى قدرتها على اتباع نهج متكاملة ومتعددة التخصصات، تولي اهتماما خاصا لمستوى الاقتصاد الكلي مع كفالة وجود روابط بين كل من المستوى الجزئي والمتوسط والكلي؛

(ب) الفعالية - شكلت مرونة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ميزة نسبية فيما يتعلق بالتدخلات الاستراتيجية الطويلة الأجل. وكان تحقيق المساواة بين الجنسين، بوسائل منها إحداث تحول في المواقف الاجتماعية والثقافية، هدفا طويل الأجل. وتكون احتمالات نجاح المبادرات أكبر عندما تتبع في البرمجة نهج طويلة الأجل تتسم بالواقعية والمرونة.

(ج) الكفاءة - يسّر ضخ استثمارات كبيرة في عمليات البرمجة وإدارة المعارف التي تسمو على الحدود المواضيعية تكوين أصحاب المصلحة لرؤية عامة مشتركة أفضت إلى الفعالية في التنفيذ.

(د) الاستدامة - كان استمرار تعزيز المشاركة الفعالة والمثمرة لأصحاب المصلحة في التدخلات أمرا حاسما لتدعيم فرص الاستدامة للهيئة.

باء - تقييم الأعمال التي تضطلع بها الهيئة في مجال دعم إرساء المعايير وارتباط هذه الأعمال بالأنشطة التنفيذية

٣٧ - كان تقييم أعمال الهيئة في مجال دعم إرساء المعايير ثمرة تعاون فعال بين مكتب التقييم المستقل في الهيئة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، اختارت لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتكون موضوع دراسة في دورتها الخامسة والخمسين. وقرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يكون العمل في مجال إرساء المعايير موضوعا للتقييم الذي ستخضع له الهيئة، في حين أن خطة التقييم المؤسسي للهيئة تضمنت بالفعل تقييما للعمل في هذا المجال.

٣٨ - وبدلا من إجراء تقييمين، اتخذ قرار بإجراء تقييم واحد في إطار تعاوني، بحيث يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء التقييم في حد ذاته ويتولى مكتب التقييم المستقل في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المشورة الاستراتيجية وتيسير الاتصالات مع أصحاب المصلحة. وأفضى ذلك إلى زيادة الكفاءة بخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها الهيئة مع زيادة تأثير التقييم ونطاق استخدامه. وقدم التقييم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحقا هذا العام.

٣٩ - وبين التقييم أن حجم التبرعات التي تلقتها الهيئة، والتي تعتمد عليها بشدة في تنفيذ ولايتها، انخفض عن التقديرات الأصلية بقدر كبير، وهذا على الرغم من أن الهيئة زادت من إبراز موضوع المساواة بين الجنسين وزادت فرص إدماجه في مداولات الدول الأعضاء وفي أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وتبين أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة حققت نتائج إيجابية بتعزيز الإطار المعياري المتعلق بالمساواة بين الجنسين عن طريق دعم اعتماد قواعد ومعايير تراعي الاعتبارات الجنسانية وتشجيع إدراج موضوع المساواة بين الجنسين في جداول الأعمال العالمية والقطاعية. فعلى سبيل المثال، ساهمت الهيئة مساهمة كبيرة في إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة المقترحة وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤١ - وعلى الصعيد الوطني، شمل الدعم الاستشاري المعياري الذي قدمته الهيئة إلى الحكومات (أ) ضمان إيراد الالتزامات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن لجنة وضع المرأة في خطط التنمية الوطنية؛ و (ب) تعزيز الأطر القانونية المتوائمة مع هذه الالتزامات؛ و (ج) دعم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في كفالة الرصد والتنفيذ.

٤٢ - وتقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعد أربع سنوات من إنشائها، في عام ٢٠١١، في منعطف حاسم لإحداث تأثير أعمق في حياة النساء. فقد قطعت، منذ ذلك التاريخ، أشواطا كبيرة في النهوض بجدول الأعمال المعياري العالمي لحقوق المرأة.

٤٣ - وينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تستفيد من التقدم المحرز في دعم إرساء المعايير لتحقيق نتائج ملموسة بدرجة أكبر على أرض الواقع. وللمضي قدما، من المهم الاعتراف بالتحديات التي تواجهها، بما في ذلك الموارد المحدودة والطلبات المتنافسة. وإذا أرادت الهيئة أن تحدث أثرا، فينبغي لها أن تركز استراتيجيا على القضايا الحاسمة التي يمكن أن يكون لها تأثير عميق وتسعى إلى الاستفادة من زيادة أوجه التآزر بين أعمالها المعيارية والتنفيذية.

جيم - استعراض التقييمات المؤسسية للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة

٤٤ - كان استعراض التقييمات المؤسسية للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة الاستعراض الثاني والأخير من هذا النوع بشأن تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين. وكان يهدف إلى تقييم الدروس المستفادة في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وأقر هذا الاستعراض بأهمية التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لا سيما بفضل اعتماد خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي لم يشر إليها في الملاحظات. وقد وفرت المذكرات الفنية والتقارير السنوية وغيرها من الوثائق المندرجة في إطار خطة العمل كثيرا من الأمثلة الجيدة وبينت القدر الكبير من التقدم الذي تم إحرازه. غير أنه لم يتم بعد إقرارها في إطار تقييمات خارجية ومستقلة.

٤٦ - وتعلقت نتائج الاستعراض بالمساءلة والإدارة القائمة على النتائج، والرقابة، والموارد البشرية والمالية، وتنمية القدرات، وتحقيق الاتساق، وإدارة المعارف والمعلومات. ولوحظ أنه ينبغي إيجاد أساليب ونهج مختلفة لمواجهة التحديات المحددة التي تعترض جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياقات الإنسانية. وكشف الاستعراض عن انخفاض إجمالي في الأداء في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياقات الإنسانية. وذلك يعزى جزئيا إلى تسارع وتيرة العمل. ومع ذلك، فلا شك أن الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في العمليات الإنسانية أمر ضروري بالنظر إلى ما تنطوي عليه من مسائل إضافية تتصل بالأمن والحماية والتمييز.

٤٧ - وخلاصة القول أنه على الرغم من أن الاستعراض استند إلى تقييمات سبقت الفترة المشمولة بخطة العمل، فإنه ثبّت الفهم الحالي لمراعاة تعميم المساواة بين الجنسين أو ولد أفكارا وملاحظات ستكون مفيدة لمنظومة الأمم المتحدة ككل وللكيانات المقدمة للتقارير بشأن خطة العمل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤٨ - وأتاح الاستعراض جمع أدلة على الممارسات الجيدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعلى التحديات المصادفة لكي يسترشد بها في إجراء المناقشات اللاحقة، ووضع التوجيهات والأدوات الجديدة، وكذلك لحفز المزيد من الإجراءات لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة. كما أن هذه الأدلة أقرت إلى حد كبير مؤشرات الأداء لخطة العمل، التي أتاحت التصدي بنجاح للثغرات الرئيسية التي تعتري جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني وللتحديات الرئيسية المصادفة في هذا المجال.

٤٩ - وبما أن التقارير الصادرة مؤخرا عن خطة العمل بينت إحراز مزيد من التقدم في العديد من المجالات، فينبغي الحفاظ على هذا الزخم، بل وزيادته، من أجل رفع سقف مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. وقد قدم نائبا المديرة التنفيذية رد الإدارة على كل تقييم على حدة.

٥٠ - وفي بيان مشترك، أشادت عدة دول أعضاء باستعراض السياسات المؤسسية للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، وأفادت بأنها وضعت خط أساس لتعميم مراعاة المنظور الجنساني قبل تنفيذ خطة العمل. وشددت هذه الدول على الحاجة إلى تعميم الملاحظات والاستنتاجات التي تضمنها على جميع كيانات الأمم المتحدة وعلى مناقشتها معها.

٥١ - ومن الملاحظات الأخرى أن سياسات المساواة بين الجنسين ينبغي أن ترسخ أكثر في ولايات ووثائق التخطيط الاستراتيجي لكيانات الأمم المتحدة وتحدد في سياقها على كل من الصعيد المؤسسي والقطري في سبيل زيادة جدواها وفعالية تنفيذها.

٥٢ - ومن جهة أخرى، يطرح تعميم مراعاة المنظور الجنساني تحديات محددة في السياقات الإنسانية، بالنظر إلى الضعف الكبير للنساء والفتيات على مستوى الأمن والحماية والتمييز.

٥٣ - وأخيرا، وبغية تعزيز مساءلة الموظفين عن إدماج المنظور الجنساني في عملهم، ينبغي أن تتضمن استعراضات الأداء مؤشرا جنسانيا. وينبغي زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات من خلال تذليل العوائق التي حدد جلها بالفعل.

٥٤ - وأكدت الوفود قلقها إزاء المخاطر المرتبطة بانتشار أدوات جديدة وأوصت بأن ينصب التركيز في هذا الصدد على جانب التنفيذ.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتحليل التجميعي للتقييمات، من المتوقع أن يكون قد أدرج بعض دروسه المستفادة في تصميم المشاريع وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتولي البلدان زمام المشاريع، وإجراء التحليلات القطرية، وتقييم القدرات، وتنمية القدرات.

٥٦ - وشددت الدول الأعضاء على أربعة دروس رئيسية مستفادة ينبغي أخذها في الاعتبار في الأعمال الجارية، فيما يلي بيانها:

(أ) أثبتت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنها أكثر أهمية وفعالية عند تركيز نطاق برامجها؛

(ب) يتعين وضع البرامج المشتركة استنادا إلى ما استخلص من دروس في سبيل تلبية التطلعات من حيث الأطر الزمنية، والإدارة، وهيكل التمويل؛

(ج) تعد منتديات أصحاب المصلحة المتعددين للمبادرات المحلية ضرورية للاستدامة؛

(د) يتطلب الوصول إلى المستبعدين اتباع نهج تنطلق من القاعدة، وخاصة من خلال استخدام آليات المنح الصغيرة التي تستفيد منها المنظمات المجتمعية القادرة على

الوصول إلى النساء المهمشات. ويتعين كذلك توخي إشراك النساء والفتيات المهمشات من خلال صندوق المساواة بين الجنسين التابع للهيئة.

٥٧ - وسلطت الوفود الضوء على مسألة إدارة الأموال والموافقة على صرفها، وطلبت إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تحقق توازنا مناسبا بين التخفيف من حدة المخاطر الائتمانية وتوافر الإجراءات المالية للشركاء المنفذين.

٥٨ - ورحبت بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي تناول أهمية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفعاليتها في تنفيذ ولايتها من خلال الربط بين عملها في مجال دعم إرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية. وشجعت الدول الأعضاء بقوة الهيئة على مواصلة إيجاد روابط بين العمليات على الصعيدين الإقليمي والقطري والدروس المستفادة منها من جهة والحوار بشأن السياسات على الصعيد العالمي من جهة أخرى.

٥٩ - ولتنفيذ ولايتها، سوف يحتاج الموظفون إلى تلقي توضيحات فيما يتعلق بتنفيذ مهامها التنسيقية. ولذلك، تعد خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أداة أساسية. وتتمثل إحدى الاستنتاجات الرئيسية التي ذكرت في أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة زادت إبراز موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وزادت من الاهتمام به من خلال عملها في مجال إرساء المعايير، ولا سيما على الصعيد العالمي.

خامساً - الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل

٦٠ - تضمن عرض نائبة المديرة التنفيذية لهذا البند من جدول الأعمال لمحة عن التوقعات المالية وعن عناصر استراتيجية الهيئة في مجال تعبئة الموارد. ويرد فيما يلي بعض ما طرح من نقاط في هذا الباب.

٦١ - على الرغم من الصعوبات المالية والاقتصادية التي يعاني منها العديد من الدول الأعضاء، سجل عام ٢٠١٤ رقما قياسيا في تعبئة الموارد، إذ تم حشد ما مجموعه ٣٣٠ مليون دولار (١٦٤ مليون دولار من الموارد الأساسية و ١٥٩ مليون دولار من الموارد غير الأساسية). والهيئة ممتنة غاية الامتنان للدول الأعضاء لما قدمته من دعم أتاح توسيع قاعدة مواردها. وقد ساهم ١٤٣ بلدا في الموارد الأساسية للهيئة في عام ٢٠١٤، وكان ٢٦ بلدا منها جهات مانحة جديدة بينما أعلن ٣٩ بلدا عن مساهمات متعددة السنوات.

٦٢ - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تعزيز المساهمات المقدمة من الاقتصادات الكبرى في العالم (مجموعة السبعة ومجموعة الـ ٢٠) وتوسيع نطاق المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الناشئة بالنظر أبعد من المانحين التقليديين من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٣ - وتبتعد الهيئة أكثر فأكثر عن العلاقات ذات الطبيعة المعاملاتية مع الجهات المانحة لتتجه نحو إقامة شراكات استراتيجية أكثر تساهم فيها طائفة واسعة من الشركاء في التوجيه الاستراتيجي العام والسياسات والبرامج. وسيتأتى ذلك من خلال تعزيز قدرات موظفين أكفاء متخصصين يكلفون بزيادة تطوير الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة.

٦٤ - ومن هذا المنطلق، ستشرع هيئة الأمم المتحدة للمرأة قريبا في تنفيذ مبادرات برمجة رئيسية ستمكنها من تعزيز أثر برامجها وتحقيق النتائج بطريقة أكثر فعالية وتركيزا. وستكون مبادرات البرمجة الرئيسية برامج عالية الأثر وقابلة للتوسع. وبالاستفادة من وفورات الحجم في الأنشطة التنفيذية، ستسعى هذه المبادرات إلى توطيد وتكثيف البرمجة دون زيادة عبء عمل الموظفين. وستستند على البرمجة الحالية وستكملها.

٦٥ - ومبادرة البرمجة الجديدة هذه أتاحت فرصة هامة للحكومات لزيادة مساهماتها، ولا سيما في ضوء حقيقة أن مجموعة البلدان السبعة لم تساهم إلا بنسبة ٢٨ في المائة من الموارد الأساسية في عام ٢٠١٤، في حين ساهمت مجموعة العشرين بنسبة ٦٣ في المائة. ويتعين أن تلتزم البلدان ذات الاقتصادات الكبرى في العالم بقوة بتقديم مساهمات تتناسب مع اقتصاداتها ومع الأهمية التي توليها للمساواة بين الجنسين.

٦٦ - ومن المهم الإشارة إلى علاقة التآزر بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وقد دأبت الهيئة على تحقيق توازن جيد بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي إذ حافظت على مستوى الموارد الأساسية بنسبة تناهز ٥٥ في المائة وعلى مستوى الموارد غير الأساسية بنسبة تناهز ٤٥ في المائة. واستمرت في سعيها إلى تحقيق المناصفة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية إدراكا منها أنه لا يمكن تنفيذ البرامج غير الأساسية بفعالية دون وجود قاعدة أساسية قوية.

٦٧ - وما زالت الالتزامات المتعددة السنوات تحظى بالترحيب لأنها تتيح تنفيذ برامج أكثر استقرارا واستدامة وقابلية للتنبؤ. وسعيا إلى تحقيق نتائج في جميع المسائل الهامة المعروضة على المجلس، سوف تحتاج الهيئة إلى تمويل يمكن التنبؤ به وينسجم مع ولايتها ويتيح لها فرصة لتركيز المجالات ذات الميزة النسبية ومواصلة تعزيزها.

٦٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجودة المذكرة المقدمة بشأن استراتيجية تعبئة الموارد ومبادرة البرمجة الرئيسية المقترحة. وأشار أحد الوفود إلى أن الحوار ذهب أبعد من تناول البرمجة وأكد القيمة المضافة للهيئة من خلال ما تتمتع به من خبرة وقدرة على التأثير ومن خلال دعمها وجهودها الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة ككل والحكومات والمجتمع المدني تتحمل المسؤولية عن النهوض بالمساواة بين الجنسين والوفاء بالالتزامات الدولية في هذا الصدد.

٦٩ - وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى سماع المزيد عن الكيفية التي سيتم بها وضع وتنفيذ برامج رئيسية. وأعربت عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها قيادة الهيئة لإدامة وزيادة المساهمات الأساسية من الجهات المانحة الحكومية والجهات المانحة الناشئة والقطاع الخاص؛ وتعزيز وتنويع المصادر الحالية للموارد غير الأساسية، استنادا إلى مبادرات البرمجة الرئيسية وآليات التمويل المخصص. وشددت على ضرورة أن تظل تعبئة الموارد مسألة ذات أولوية.

٧٠ - وشُدد على أنه ينبغي الاستمرار في مناقشة تعبئة الموارد في سياق الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل، الذي يعد عنصرا حاسما من عناصر استراتيجية التمويل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وحُثت الهيئة على مواصلة هذا الحوار مع الدول الأعضاء في سبيل تعزيز القدرة على التنبؤ بالموارد المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وقدر المرونة فيها ومدى مواءمتها.

٧١ - وفي حين أثنت الوفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لسعيها إلى تعزيز وتوسيع مصادر تمويلها، وحثتها على مواصلة القيام بذلك، أشار أحد الوفود إلى أن غالبية مساهماتها المالية ينبغي أن تظل تأتي من الحكومات.

٧٢ - وأكد وفد آخر أهمية إعلام دافعي الضرائب بالأعمال التي تضطلع بها الهيئة في الاستدلال على الحاجة إلى زيادة المساهمات المالية. ومن هذا المنطلق، حث هذا الوفد الهيئة على تعزيز المساءلة والشفافية بالنسبة للمشاريع التي تضطلع بها. وطلب إلى الهيئة أن تبني قدراتها في مجال الرصد بغية كفالة استخدام الأموال التي تقدمها الجهات المانحة على الوجه الأمثل.

٧٣ - ودعيت الهيئة إلى زيادة توثيق ونشر قصص نجاحاتها في سبيل تعزيز حضورها على الساحة الدولية. وينبغي للهيئة أيضا أن تستعين بالسمعة الطيبة لبناء جسور الثقة وعلاقات التعاون مع الشركاء.

٧٤ - ورأى وفد إحدى الدول الأعضاء أن من المفيد في الدورات المقبلة أن تقدم الهيئة تحليلا أكثر تفصيلا للمجالات التي تعاني من نقص في التمويل، وأن توضح ما يمكن أن

تستزيد فيه بمزيد من التمويل، وأن تواصل تفكيرها الخلاق في سبيل إيجاد آليات تمويل بديلة. وحث وفد هذا البلد العضو أيضا الهيئة على تشجيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل.

سادسا - مراجعة الحسابات

٧٥ - قدم مدير التنظيم والإدارة بالنيابة رد الإدارة على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤. وترد فيما يلي بعض النقاط المطروحة.

٧٦ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على المحافظة على المساهمات الأساسية المقدمة من الجهات المانحة الحكومية الحالية وتعزيزها وتوسيع نطاقها واستقطاب مانحين جدد وعلى تعزيز وتوسيع المساهمات المقدمة من المانحين غير التقليديين، بما في ذلك مساهمات القطاع الخاص (الذي يشمل الشركات والمؤسسات الخيرية)، وفرادى المانحين، واللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سعيا إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تأمين ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

٧٧ - واتُّخذت إجراءات لتعزيز الرقابة على السلف المستحقة منذ فترة طويلة على الشركاء. وتشمل هذه الإجراءات وضع مجموعة مواد تدريبية لتستخدمها المكاتب الميدانية في تدريب الشركاء المنفذين على الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد ورصدها والإبلاغ عن استخدامها.

٧٨ - وأبانت مداخلات المشاركين بعد تقديم هذا البند من جدول الأعمال عن ارتياح عارم لإصدار مجلس مراجعي الحسابات رأيا غير مشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٤.

٧٩ - وأكد المتكلمون، استنادا إلى مجلس مراجعي الحسابات، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنفقت مبلغ ٢٧٠,٥ مليون دولار من مجموع الإيرادات البالغة ٣٣٢,٩ مليون دولار في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، لم يحدد مراجعو الحسابات أوجه قصور جوهرية تؤثر في رأيهم في البيانات المالية للهيئة. إلا أنه حدد عدد من المسائل التي تستلزم أن تنظر فيها الإدارة من أجل تعزيز فعالية عمليات الهيئة. ويجدر بالإشارة أن بعض النتائج الرئيسية التي أكدها مراجعو الحسابات تتمثل في: عدم تحقيق أهداف التمويل المحددة؛ ووجود سُلف مشاريع غير مسددة منذ فترة طويلة؛ والاتجاه نحو زيادة الاعتمادات المخصصة لاضمحلال قيمة السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين. وحثت

الوفود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل سد جميع الثغرات، على نحو ما ذكر في التوصية الواردة في التقرير، ولكنها أعربت عن تقديرها للتقدم الملموس المحرز حتى الآن.

٨٠ - ولوحظ أن اعتماد الهيئة الحوسبة السحابية في عام ٢٠١٤ يعطي مثالا على إمكانية تحقيق الوفورات فقط عبر الابتكار مع تحسين نوعية الناتج أيضا. وأتاحت الحوسبة السحابية للموظفين التعاون السلس بمعزل عن المكان والزمن من خلال أجهزتهم المحمولة وحواسيبهم الشخصية. وحُثت الهيئة على مواصلة الاستفادة من الابتكار في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة لتمكين المرأة وإنهاء أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

سابعا - الإحاطات الإعلامية

ألف - استراتيجية الشباب

٨١ - تولت عرض استراتيجية الشباب لهيئة الأمم المتحدة للمرأة نائبة المديرة التنفيذية المسؤولة عن إدارة مكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية. وترد أدناه النقاط الرئيسية التي تم إبرازها في هذا العرض.

٨٢ - أكد العرض أن تمكين الشباب، لا سيما الشابات، يعد مجالا ذا أولوية بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تماشيا مع تركيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على تمكين الشباب. وأوضح أن تمكين الشابات والشبان ليكونوا شركاء في المساواة بين الجنسين أمر أساسي لإيجاد عالم تسوده المساواة بين الجنسين.

٨٣ - وشملت عملية إعداد الاستراتيجية إجراء تحليل متعمق للأعمال التي اضطلعت بها الهيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي أتاح فهما أعمق للأشكال الجديدة لمشاركة الشباب في جهود تعزيز المساواة بين الجنسين في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولاستجلاء طائفة واسعة من آراء الشباب في جميع أنحاء العالم، أنشئت فرقة عمل معنية بالشباب مثلت فيها جهات تنسيق شؤون الشباب القطرية والإقليمية ومنسقو هذه الشؤون في المقر.

٨٤ - وقد استوحيت فكرة الربط بين الشباب والشؤون الجنسانية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلانات السياسية المختلفة الصادرة عن لجنة وضع المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين واستعراض تنفيذه بعد مرور ٢٠ سنة، والذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل العالمي للشباب، وأهداف التنمية المستدامة.

٨٥ - وبذلت جهود مكثفة لإدراج آراء الخبراء الميدانيين وحشد مزيد من التأييد لاستراتيجية الهيئة للشباب والمساواة بين الجنسين من خلال إجراء سلسلة من المشاورات مع طائفة واسعة من الشركاء من المجتمع المدني، ولا سيما منظمات الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب ومنظمات القطاع الخاص المعنية بقضايا الشباب ومؤسسات القطاع العام.

٨٦ - ودعت نائبة المديرة التنفيذية الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملاحظاتها وتدعم تنفيذ الاستراتيجية في جميع البلدان الـ ١٩٣. وأفادت أن المشروع المنقح سيعمم على جمهور الأمم المتحدة الأوسع عن طريق شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن توضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وأن تتم تعبئة الموارد قبل إصدارها رسميا في أوائل عام ٢٠١٦.

٨٧ - وأشاد ممثلو الدول الأعضاء الذين تناولوا الكلمة بالاستراتيجية الجديدة للشباب لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعربوا عن تأييدهم لها، مبرزين أهميتها، لا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد هؤلاء المتكلمون على أهمية وجود نظام للرصد والتقييم وعلى الحاجة إلى إشراك الشبان.

٨٨ - وشدد بعض الوفود على أن أحد التحديات الرئيسية بالنسبة للشابات هو الافتقار إلى الدعم في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتساءلت كيف تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بهذا الشأن. وردا على هذا التساؤل، أوضحت الهيئة أن هذا المجال أساسي في الاستراتيجية وأنه يشمل جميع المجالات المتعلقة بالقيادة، والتمكين الاقتصادي، والعمل على إنهاء العنف ضد المرأة من خلال المشاركة وإقامة الشراكات. ولذلك، فإن الصندوق سيواصل العمل بشكل مباشر أكثر على تحسين الصحة الجنسية والإنجابية.

باء - الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري في نيبال

٨٩ - أُطلعت الدول الأعضاء على الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيبال من خلال شريط فيديو وعرض قدمتهما مديرة البرامج. وخلال هذه الإحاطة الإعلامية، وصفت مديرة البرامج الهيئة بأنها طرف فاعل جديد في الحد من أخطار الكوارث والتصدي لها وفي العمل الإنساني وأشارت إلى المزايا النسبية للهيئة.

٩٠ - وتناول نائب الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة الكلمة فشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع الدولي على ما أبدوه من تضامن مع نيبال وعلى دأبهم على مساعدتها.

٩١ - واسترعت الوفود الانتباه إلى احتياجات أشد الفئات ضعفا، لا سيما النساء ذوات الإعاقة، وأبدت اهتمامها بتلقي مزيد من المعلومات عن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال. وأعربت عن دعمها لنيبال، وأثنت على الهيئة لما قامت به من عمل، وشددت على أهمية ولايتها الإنسانية مع التسليم بأهمية التنسيق بين الوكالات.

ثامنا - اختتام الدورة

٩٢ - بالنيابة عن رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شكرت نائبة المديرة التنفيذية المسؤولة عن إدارة مكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية رئيس ونواب رئيس المجلس التنفيذي عن قيادتهم وتوجيههم للأعمال خلال الدورة الحالية بكاملها وعن تيسيرهم لتبادل مثمر للآراء مع المجلس.

٩٣ - وشكرت رئيس المجلس التنفيذي على تولي مهام منصبه خلال العام الماضي وعلى ما أبداه في عمله من حماس وما تحلي به من روح ابتكارية قوية وعن التزامه منذ أمد طويل بالمساواة بين الجنسين. كما شكرت الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة أثناء هذه الدورة وعلى ما أوردته في بياناتها من توجيهات ومن عبارات التشجيع والدعم.

٩٤ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن قادة العالم سيجتمعون، في غضون أقل من أسبوعين، ليعتمدوا رسميا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي ستتطلب الجهود الجماعية للكل. ومثلما تم تأكيده أثناء هذه الدورة، وضعت خطة التنمية المستدامة عن حق موضوع المساواة بين الجنسين في محور تركيزها. ولذلك، ستحتاج هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تزويدها بالتمويل لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها.

٩٥ - وكانت أهمية هذا الاجتماع المقبل واضحة تماما أثناء دورة المجلس، إذ شدد كثير من الوفود على تعاظم أهمية العنصر الجنساني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى الدور الرئيسي الذي يتعين أن تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مساعدة الدول الأعضاء في تجسيد الالتزامات المتعهد بها في إجراءات ملموسة على الصعيدين القطري والإقليمي. وأكدت الوفود حاجة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الحصول على تمويل أكثر قابلية للتنبؤ ويتسم بالمرونة ليتسنى لها تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

٩٦ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية الدول الأعضاء على ما أبدته من اهتمام أثناء إجراء الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل معربة عن تقديرها بوجه خاص لحكومة السويد التي يعود لها الفضل في طرح هذه العملية المفيدة. وهنأت بهذه المناسبة المجلس على توصله إلى توافق في

الآراء بشأن مسألتين هما الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل والميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وشكرت الميسرين على ما قاموا به من عمل.

٩٧ - وأعرب رئيس المجلس، في ملاحظاته الختامية، عن تقديره لأعضاء المكتب لما أبدوه من تعاون وللدول الأعضاء لما أبانت عنه من التزام قوي. وشدد على أهمية الجهود المبذولة لكفالة إدماج موضوع المساواة بين الجنسين في الخطة الجديدة للتنمية. ولئن تم الضغط على الهيئة لترتيب أولويات برامجها في حال حدوث عجز مالي، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تدعيم رسالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدى مواطنيها في جميع مجالات التنمية، وذلك بالتأكيد على الأخص على ارتفاع عوائد الاستثمارات في هذا المجال. وألمح رئيس المجلس إلى أهمية الاطلاع على جدول أعمال المجلس من المنظور التنفيذي، وساق كمثال على ذلك مشاركته في الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية إلى الأردن في وقت سابق من عام ٢٠١٥، حيث وقف بجلاء على ماهية توحيد الأداء في الأمم المتحدة وعلى تفاني موظفي الهيئة.

٩٨ - وفي ختام الدورة، شكر المجلس التنفيذي وإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مشاركتهما وشكر أمين المجلس التنفيذي وفريقه على ما قدماه من دعم طوال السنة. وشدد على الحاجة إلى الحفاظ على مشاركة قوية في دورات المجلس، وحث وفود العواصم على حضور هذه الدورات.

٩٩ - وقد عقدت جلسة إحاطة غير رسمية قصيرة بخصوص اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عقب اختتام الدورة.

المرفق

جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحان للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦

جدول الأعمال المؤقت

١ - مسائل تنظيمية.

٢ - حوار منظم بشأن مسألة التمويل.

٣ - إحاطة بشأن تنفيذ ولاية التنسيق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٤ - إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري.

٥ - زيارة ميدانية.

٦ - إحاطة بشأن الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٧ - مسائل أخرى.

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦	١٠:٠٠-١٣:٠٠		افتتاح الدورة • بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
		١	مسائل تنظيمية • إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦ • اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (UNW/2015/2)
		٢	حوار منظم بشأن مسألة التمويل • إحاطة بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك برامجها الرئيسية
		٣	إحاطة بشأن تنفيذ ولاية التنسيق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
	١٥:٠٠-١٨:٠٠	٤	إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري
		٥	زيارة ميدانية • تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي أجراها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى الأردن في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٥
		٦	إحاطة بشأن الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
		٧	مسائل أخرى • اعتماد مشاريع قرارات
		١	مسائل تنظيمية • إقرار جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٦ • اعتماد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦
			اختتام الدورة • بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية